



شبكة الإعلام المجتمعي
Community Media Network

تقرير مستقل مقدم للمراجعة الدورية لحقوق الانسان الثالث الأردن المنعقد في جنيف

تقديم

شبكة الاعلام المجتمعي

عمان, الاردن

اذار 2018

منهجية التقرير

أعد هذا التقرير منظمة غير حكومية أردنية ، شبكة الإعلام المجتمعي ، مؤسسة إعلامية أردنية غير حكومية تأسست عام 2007. ولها خبرة واسعة في إنشاء محطات إذاعية مجتمعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مقدمة عن الاعلام المجتمعي

يشير الإعلام المجتمعي إلى الطبقة الثالثة من ملكية وسائل الإعلام بعد الإعلام العام والتجاري. يشير إلى وسائل الإعلام المملوكة للمنظمات غير الهادفة للربح التي تمثل عادة المجتمعات المحلية ، وتعتمد على عمل المتطوعين بغرض زيادة الوعي وتمكين المجتمعات المحلية والهادفة

إن وجود بيئة قانونية تمكينية توفر الاعتراف وتيسر الموارد وآليات الدعم أمر ضروري لاستدامة هيئات البث المجتمعية على المدى الطويل. وهي تعمل على أساس غير ربحي ، ويتم تصميمها وفقاً للاحتياجات والظروف المحددة لمجتمعاتهم. وهذا يعني أن التشريعات الإذاعية المجتمعية المواتية والتمويل يجب أن تأخذ في الحسبان عدداً كبيراً من نماذج الأعمال الموجودة في مشهد إعلامي وطني معين

هناك نتيجة مشتركة هي النضال من أجل الشرعية والتمويل والقدرة المهنية. تقدم العديد من المحطات الإذاعية المجتمعية للهيئات المؤثرة من أجل البقاء أو الاستسلام والانتقال إلى شيء آخر. هذا هو أكثر إثارة للقلق حيث أن الإذاعة المجتمعية هي أداة هامة للتنمية في العديد من مناطق العالم. ويمكنه تحسين الوعي والمعرفة بالحلول لمشاكل المجتمع التي تتراوح بين التنمية الريفية والثقافة والتعليم والزراعة والنظافة العامة والصرف الصحي للحكم المحلي

سلطت اليونسكو الضوء على وسائل الإعلام المجتمعية كوسيلة لدعم الديمقراطية من خلال تمكين الأفراد من ممارسة حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات

وقد أكدت اليونسكو كذلك على أن "الإعلام الحر والتعددي والمستقل هي الدوافع الرئيسية للتنمية المستدامة" ، وأن وسائل الإعلام المجتمعية لها أيضاً "دور محفز لتحقيق التحسن في المناخ". ويعد الراديو أكثر أشكال الإعلام المجتمعي انتشاراً في العالم. العالم النامي لأنها رخيصة لإنتاج والوصول إليها ، ويمكن أن تغطي مناطق واسعة ، وتغلب على الأمية

وعادة ما يستحضر الموقف الشعبي والانحياز نحو التدفق الحر للأراء والأفكار. إنها تسعى إلى التنقيف والترفيه ، والإعلام والترويج ، وخلق خيمة كبيرة يمكن للمستمعين من خلالها المشاركة والتحدي فيما بينهم وكذلك قيادتهم السياسية. سنقوم وسائل الإعلام المجتمعية في كثير من الأحيان بملء الفراغ الذي تتركه المؤسسات الإعلامية الكبرى التي تعمل في ظل ظروف مختلفة قد لا تشمل السكان الأقل تمثيلاً أو المهمشين في المجتمع. "

الدعم الإقليمي

يعترف مكتب المقرر الخاص لحرية التعبير ، في إطار منظمة الدول الأمريكية ، بوسائل الإعلام ، وخاصة الإذاعة ، "كضمان للعملية الديمقراطية". كما يسلط المكتب الضوء على "الدور الرئيسي لوسائل الإعلام المجتمعية لضمان الممارسة الفعلية لحرية التعبير والوصول الأفضل إلى المعلومات للقطاع الاجتماعي والشعوب الأصلية في منطقتنا. على الرغم من أن العديد من البلدان في نصف الكرة الأرضية قد اعترفت بشكل قانوني بقطاع المجتمع ، إلا أنه لا تزال هناك عقبات أمام تطبيق إدراجه في وسائل الإعلام. كما يساهم تطوره في التنوع والتعددية ، وبالتالي تجنب خلق احتكارات أو احتكارات قلة

الممارسة الوطنية

هناك العديد من الأمثلة في جميع أنحاء العالم حيث أثبتت وسائل الإعلام المجتمعي أنه منصة مهمة للمعلومات

لا يعترف القانون الأردني بـ "الإذاعة المجتمعية" كقناة خاصة ، كما أنه لا يقدم أي حوافز مالية للمحطات الإذاعية غير الهادفة للربح ، على الرغم من أن القانون المرئي المسموع لعام 2015 يتضمن شرطاً يسمح للمحطات التي لا تبث أي إعلان لتلقي تنازل. غير أن هذا التعديل لم يُترجم بعد إلى لائحة أو قانون ، وما زالت المحطات الإذاعية المجتمعية مضطرة لدفع رسوم ضخمة تصل إلى 25000 دينار أردني (ما يعادل 40.000 دولار) سنوياً (لكل من لجنة الإعلام ولجنة الحقيقة والمصالحة). في كل يوم لا يتم فيه دفع رسوم الترخيص ، يتم تغريم المحطة بمبلغ 100 دينار (140 دولار) ، وبعد 30 يوماً يمكن إلغاء الترخيص.

تمتلك الحكومة الأردنية حالياً العديد من المنافذ الإعلامية في الأردن. تمتلك الإذاعة والتلفزيون الأردني سبعة ترددات لاسلكية وترددان تلفزيونيان خارج الإطار التنظيمي للجنة الإعلام التي تنظم جميع وسائل الإعلام الأخرى.

هناك عدد من المحطات الإذاعية مملوكة من قبل مؤسسات عامة مثل: الشرطة ، وتمتلك إذاعة أمن FM ، والجيش يملك إذاعة هلا. وبلدية العاصمة تملك حواء عمان.

وقد تم منح تراخيص إذاعة لمحطات إذاعية متصلة بالجامعة في جامعة اليرموك في إربد) اليرموك (FM في جامعة الملك حسين معان (راديو معان الجديد) في جامعة الطفيلة (راديو الطفيلة) في الجامعة الأردنية - عمان (راديو جامعة الأردن). كما حصلت مجالس المدن في عمان والزرقاء على تراخيص إذاعية. كل ما سبق الحصول على تنازل لدفع رسوم ترخيص الراديو.

وقد أشار المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة) إلى مشكلة تركيز ملكية وسائل الإعلام باعتبارها مشكلة رئيسية في مجال حقوق الإنسان. تحدثت في اجتماع تنسيقي في 28 فبراير 2018 في عمان ، ودعا إلى تحالفات إنسان وعين على الأردن. وسلط الضوء على قلقه العميق إزاء مشكلة مجموعة ملكية الملكية في الأردن.

في الأردن ، كانت هناك جهود صغيرة ولكنها مهمة لإيجاد مثال للإذاعة المجتمعية على الرغم من حقيقة أن القوانين الحالية في الأردن لا تسمح للمنظمات غير الهادفة للربح بامتلاك الراديو ما لم تحصل على استثناء أو تكون جزءاً من الهيئات المملوكة مثل الجامعة العامة. ومن المفارقات ، أن مجلس المدينة المنتخب لا يتأهل لهذا التنازل بينما مجلس المدينة المعين من قبل الحكومة يقوم بذلك..

وقد تم صياغة عدد من الجهود لمحاولة توحيد المحطات الإذاعية المجتمعية في الأردن والمنطقة العربية. أطلقت شبكة الإعلام المجتمعي "أصواتاً" برنامجاً متعدد البلاد متعدد السنوات يهدف إلى دعم وتعزيز الإذاعة المجتمعية. تم إنشاء سبع محطات في المنطقة العربية وتم عقد ثلاثة مؤتمرات دولية بهدف التعريف بمفهوم الإعلام المجتمعي وتطويره.

اجتمع أكثر من 120 ناشط إذاعي محلي من 14 دولة عربية في 6 أبريل 2014 على الجانب الأردني من البحر الأعظم للتحدث عن تحديات إنتاج وبث وإدامة وسائل الإعلام المملوكة للمجتمع وخاصة الإذاعة. وفي إعلان ، دعا إعلان البحر الميت الذي أصدره المشاركون إلى "بيئة قانونية وإدارية تمكينية تدعم وتعزز عمل هذه المحطات الإذاعية في المجتمعات المحلية".

أجرت مؤشرات التنمية الإعلامية (MDI) التابعة لليونسكو تقييماً في الأردن من خلال تحليل مقارن لممارسات وسائل الإعلام العامة (PSM) في بلدان أوروبية مختارة والممارسة المعاصرة في الأردن. ويقصد من تقييم أجهزة الاستنشاق المزودة بمقياس للجرعات والتحليل المقارن إطار تحليل أداء القطاع العام أن يشكل الأساس لمراجعة خطة عمل الحكومة للاستراتيجية الإعلامية التي يمكن أن تؤدي إلى وضع خطة عمل منقحة يتفق عليها أصحاب المصلحة الوطنيون المعنيون.

دعت اليونسكو في توصيات تقريرها إلى: "ينبغي إدخال تشريعات إذاعية شاملة ينبغي ، في جملة أمور ، القيام بما يلي:

"توفير توزيع عادل لرخص الإذاعة للخدمة العامة ، والمذيعين التجاريين والمجتمعيين على أساس خطة لطيف التردد الذي تم تطويره بعد عملية مفتوحة واستشارية".

شاركت مؤسسات عامة أخرى في أحداث أخرى لدعم وسائل الإعلام المجتمعية.

اختتمت المؤسسة الإعلامية الأردنية في 14 أغسطس 2015 ورشة عمل "الإعلام المجتمعي ... نحو مشاركة أفضل للمجتمعات" ، والتي نظمتها برنامج إشراك المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ركزت ورش العمل التي استمرت لمدة يومين على تصميم حملات إعلامية لتغطية الأخبار المحلية ، ووسائل الإعلام الاجتماعي العاطفي ، وبناء علاقات مع المجتمعات المحلية التي من شأنها أن تفيد الصحفيين ، وأخيراً مهارات البحث على الإنترنت ومصادر الوسائط. تم تخصيص جلسة لصحافة البيانات واستخدام الرسوم البيانية وغيرها من الأدوات التي من شأنها تلميع ممارسات وسائل الإعلام وإنتاج القصص وفقاً للمعايير المهنية.

بمناسبة اليوم الدولي للإذاعة 13 فبراير 2017 حثت مجموعة من ثماني محطات إذاعية مجتمعية أردنية لجنة الإعلام على الاعتراف بها.

كما دعت المحطات الإذاعية غير الهادفة للربح إلى إنشاء بيئة تشريعية تدعم وسائل الإعلام المجتمعية، واعتمدت تعريف اليونسكو لمحطات الإذاعة المجتمعية وألغت الرسوم التي تدفعها المحطات إلى اللجنة ولجنة تنظيم الاتصالات.

والإذاعات هما "البلد" و "صوت الكرك" و "اليرموك إف إم" و "صوت الجنوب" و "راديو الطفيله" و "راديو بلدية الزرقاء" و "اللقاء" و "حسنة".

الاتحاد الأوروبي ومكتب اليونسكو في عمان وجامعة اليرموك في 25 فبراير 2018 في اليوم العالمي السنوي للإذاعة عام 2018 في كلية الإعلام في جامعة اليرموك.

توصيات

لم يتلق الأردن أي توصيات بشأن الإعلام المجتمعي في دورات الاستعراض الدوري الشامل السابقة ، رغم أنه تلقى 15 توصية بشأن حرية الصحافة. مع تطور وضع الإعلام المجتمعي في الأردن ، تعتقد الشبكة الإعلامية المجتمعية أنه يجب معالجة هذه القضية باعتبارها من الشواغل ذات الأولوية في المراجعة الثالثة.

لذلك ، تشجع شبكة الإعلام المجتمعي الدول على تقديم التوصيات التالية إلى الأردن خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث في نوفمبر 2018

● الاعتراف بالإعلام المجتمعي ومساعدة وإيجاد بيئة مساعدة لها في الأردن دون قيود إدارية أو مالية

- تنفيذ اللوائح على الفور لقانون وسائل الإعلام من أجل أن لا تخضع المحطات الإذاعية غير التجارية التي لا تستهدف الربح لرسوم ترخيص لجنة وسائل الإعلام ولجنة الحقيقة والمصالحة.
- استخدام الممارسات الدولية الجيدة كمعايير محددة للتقدم لتحسين حالة مجتمع وسائل الإعلام لتعزيز تدابير بناء القدرات لوسائل الإعلام المجتمعية ، مع التركيز بشكل خاص على دعم التدريب في المحافظات اللامركزية والسكان المحرومين من حقوقهم.
- السماح للمهاجرين بالوصول إلى وسائل الإعلام المجتمعية من خلال فتح عملية الترخيص للمجتمعات السورية وغيرها من مجتمعات المهاجرين.